



الإنتربول

قرار رقم 11

AG-2014-RES-11

الموضوع: تشجيع البلدان الأعضاء على إدراج حملة التوعية العالمية التي ينقّدها الإنتربول تحت عنوان Turn Back Crime في الاستراتيجية الإعلامية لأجهزة الشرطة الوطنية وأنشطتها الرامية إلى القضاء على الجريمة

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمععة في دورتها الـ 83 في موناكو في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2014،

إذ تقرّ بضرورة اعتماد نموذج إعلامي فعال على الصعيد العالمي لدعم البرامج الرامية إلى القضاء على الجريمة، التي ستعزز وعي المواطنين بطبيعة الجريمة المنظمة وبالإجراءات التي تتخذها أجهزة إنفاذ القانون لمواجهتها،

وإذ تقرّ بأن الحصول على دعم المجتمع يؤدي دورا استراتيجيا أساسيا في العمل الشرطي في يومنا هذا، وبأنه يسهم في بناء ثقة المواطنين في أجهزة الشرطة في بلدانهم؛ ويُعزز وعي الناس بالدور الذي يمكن أن يؤديه في مكافحة الجريمة المنظمة؛ ويسهّل فهم التهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة على المجتمع، ولا سيما التجارة غير المشروعة، والتقليد، والجريمة البيئية، والإنترنت، والإرهاب، وتهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن إمكانيات الإنتربول الفريدة تتيح له، من خلال التعاون الوثيق وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة والبلدان الأعضاء، القيام بحملة إعلامية مبتكرة وعالمية بكل معنى الكلمة توضح للمجتمع بأسره تهديدات الجريمة وتبيّن الإجراءات الجماعية التي تُتخذ لمواجهتها في زمن العولمة هذا، وتقرّ بقيم أجهزة إنفاذ القانون في العالم وبالإنجازات التي تحقّقها هذه الأجهزة لضمان الأمن على الصعيد العالمي،

وإذ تقدّر رغبة مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أمانا المساهمة بفعالية في حملة Turn Back Crime التي ينفّذها الإنتربول،

وإذ تضع في الاعتبار أن بمقدور البلدان الأعضاء الاستفادة بشكل كبير من الإطار الذي توفره حملة عالمية يمكن أن تدعم أنشطتها الإعلامية الوطنية الموجهة للعموم والجهود التي تبذلها للقضاء على الجريمة مع إعطاء هذه البلدان المرونة الكافية لتكييف هذه الحملة وفقا لما يقتضيه السياق الوطني فيها،

وإذ تشدد على أن الأمانة العامة للإنتربول ستعمل على تزويد البلدان الأعضاء التي تنفّذ هذه الحملة بالمبادئ التوجيهية ومدّها بالمواد المتعددة الوسائط وإسداء المشورة لها،

تطلب من أعضاء المنظمة:

- اتخاذ التدابير الملائمة للترويج لحملة Turn Back Crime على مستويات اتخاذ القرار في أجهزة إنفاذ القانون في بلدانهم لضمان فهم الفكرة من الحملة المذكورة وأهدافها الاستراتيجية وفوائدها، والتمكن من تنفيذها؛
- حيثما أمكن، تبيان كيفية إدراج مضمون الحملة وعلامتها التجارية في الأنشطة الإعلامية الجارية التي ينفذها أعضاء المنظمة، لاستكمال ودعم الجهود التي يبذلونها على الصعيد الوطني للقضاء على الجريمة وتعزيز العلامة التجارية للحملة وتأثيرها على الصعيد العالمي؛
- تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على العمل مع الأمانة العامة لتبادل المعلومات ذات الصلة بالأنشطة المنفذة في إطار حملة Turn Back Crime في بلدانها وبحث السبل الإضافية الكفيلة بتطوير الحملة على الصعيدين الوطني والعالمي.

اعتمد